متصرفية القدس اواخر العهد العثماني

الدكتور عبد العزيز عوض

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١) اهتمام الدولة العثمانية بتطبيق التنظيمات واصطناع فلسفة جديدة في الحكم والادارة قامت على سياسة تشديد قبضة الحكومة على ولاياتها وتوثيق اواصر تبعيتها للحكومة المركزيـــة في استانبول والاخذ بسياسة الاصلاح والتجديد وتدبير الادوات والوسائل لتحقيق هذه السياسة(٢). وتمشيا مع هذه السياسة أولت الدولة العثمانية بعد عودتها لحكم بلاد الشام في عام ١٨٤٠ لواء القدس اهتماما خاصا فميزته عن سائر الالوية السورية نظرا لاهميته المستمدة مـــن وجود الاماكن الدينية وبخاصة المسيحية منها فيه وبالتالي ازدياد الاهتمامات الاوربية وتنافس الدول الاجنبية ممثلا بالتوسع في تأسيس القنصليـــات ونشاط الارساليـــات والسعي لالحصول على الامتيازات فيما يتعلق بالاماكن المقدسة وبرعايا الدول الاجنبية ورعايا الدولة العثمانية من الطوائف المسيحية التي تدعي تلك الدول حمايتها . وحرصا من الدولة العثمانية على حسن سير الامور في لواء القدس والحد من المداخلات الاجنبية قامت بفصله عن ولاية سورية(٣) وربطته بالعاصمة مباشرة لتوثيق تبعيته والاسراع في انجاز معاملاته الادارية ، فأعلنته متصرفية في عام ١٨٧٤ وبذلك استقل متصرفو القدس عن ولاة سورية في تصريف الشؤون الادارية للمتصرفية . ولما كان البحث في متصرفية القدس (١٨٧٤ — ١٩١٤) يقتضي منا بيان أوضاعها في فترة ما قبل المتصرفية حين كانت لواء تابعا لايالة صيدا حتى عام ١٨٦٤ ثم لولاية سورية حتى عام ١٨٧٤ فسنعرض للتقسيمات الادارية والاوضاع العامة للواء القدس (١٨٤٠ — ١٨٧٤) بغية اعطاء فكرة عن أحوال اللواء منذ الحكم المصري حتى عهد المتصرفية .

التقسيمات الادارية في لواء القدس

لما عاد العثمانيون الى بلاد الشام في عام ١٨٤٠ م أعادوا تشكيلاتهم الادارية التي سبقت الحكم المصري(٤) فربطوا لواء القدس بايالة صيدا وعلى الرغم من اسراف الحكم العثماني في احداث التغييرات الادارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من عدم ثبات التقسيمات الادارية في ايالات بلاد الشام ، وبينما كانت الالوية الاخرى في تغير مستمر فقد حافظ لواء القدس(٥) على تبعيته لايالة صيدا منذ عودة الحكم العثماني اليه في عام ١٨٤٠ وحتى تشكيل ولاية سورية ١٨٦٤ باستثناء الفترة (١٨٥٢ — ١٨٥٥) حيث ألحق لواء القدس خلالها بأيالة الشام(٦) . وكما حافظ لواء القدس على تبعيته لايالة صيدا ثم لولاية سورية فقد حافظ ايضا على وحدته الادارية فكان يتألف باستمرار من الاقضية التالية(٧): اولا ، قضاء القدس : ويشمل مدينة القدس ونواحي بني زيد ٢٤ قرية بني مرة وبني سالم ١٢ قرية ، بني مالك ٢٣ قرية بني حسن ٩ قرى الوادية ١٠ قرى ، بني حارث القبالا والشمالا ١٧ قرية ، البيرة وجبـــل القدس ٢١ قريـــة(٨). ثانيا ، قضاء يافا : ويشمل مدينة يافا ونواحي يافا ١١ قرية ، اللد ١٨ قرية الرملة ٣٢ قرية . ثالثا ، قضاء الخليل : ويشمل مدينة الخليل ونواحي خليل الرحمن ١٤ قرية

حمامه ٥ قرى بيت جبرين ١٢ قرية ، عرطوف ٢١ قرية . وظلت الدولة العثمانية تعمل بهذه التقسيمات الادارية حتى اعلان لواء القدس متصرفية مستقلة عن ولاية سورية عام ١٨٧٤ .

الاوضاع العامة في لواء القدس

اختلفت اساليب الحكم المصري لبلاد الشام اختلافا بينا عن أساليب الحكم العثماني ، فقد حصلت تطورات جديدة في مجالات الحكم والادارة حيث قام الحكم المصري بتعيين عدد من ابناء البلاد في المناصب الادارية المختلفة ، كما قام بتأليف مجالس المشورة للنظر في الشؤون المحلية(٩) فاعتاد السكان على ادارة بعض شؤونهم بأنفسهم ، كما فرض نظام التجنيد الاجباري بالقوة رغم مقاومة ابناء البلاد له بالثورة المسلحة(١٠). وفي مجال الزراعة ، انهى الحكم المصري الاقطاع كنظام ارض عندما حل الجيوش العسكريـــة الاقطاعية في (١٨٣٣ — ١٨٣٥) عندما جرد السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الاشراف والاعيان وسواهم من عامة الشعب(١١). ولم يكن القضاء على جيوش الاقطاع سوى مقدمة لحل النظام الاقطاعي فيما يتعلق بالاراضي ، كما منحت الادارة المصرية الفلاحين حق رفع الشكوى على الملتزمين — وكانت قد منحت هذا الحق لفلاحي الملتزمين في مصر في عام ١٨١١ — وكان غرض محمد علي باشا من ذلك ازاحة الملتزمين الذين كانوا يشكلون حاجزا بينه وبين الفلاحين(١٢). كما رفعت عوائـــد المتسلمين والوجوه وحظرت فرض شيء على الفلاحين زيادة على الاموال الاميرية العائدة للخزينة(١٣).

وكان لقضاء الحكم المصري على جيوش الاقطاع ، اثر هام في اضعاف اصحاب العصبيات في بلاد الشام ، ولكن يبدو ان تأثير الحكم المصري في لواء القدس كان أقل من غيره فبقيت العصبيات قائمة ، رغم اقدام ابراهيم باشا في أوائل الحكم المصري على سجن بعض أصحاب العصبيات ونفي البعض الاخر او نزع مقاليد الحكم من عصبية واسنادهـــا لاخرى، لكنه عاد فعمل على استرضائهم اما بتعيينهم متسلمين على مدن اللواء او بتعيين مخصصات شهرية لهم مع حرصه على اضعاف نفوذهم في اللواء والحيلولة بينهم وبين ما كانوا يأخذونه من أموال من الاهالي والطوائف والاجانب . وكما حرص الحكم المصري على اخضاع اصحاب العصبيات حاول ايضا القضاء على قوة القبائل البدوية وبخاصة تلك التي في مناطق الحدود الشرقية والجنوبية للواء القدس ، والتي أظهرت مقاومتها للحكم المصري منذ البداية ، وظلت تقوم بالاخلال بالامن والنظام من وقت لآخر(١٤). اما فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية فقد اعلن ابراهيم باشا منذ بداية الحكم المصري مساواتهم مع المسلمين في المعاملات والحرية الدينية ، فرفع كافـــة العوائد والمرتبات والاغفار — الحراسة — التي كانت تؤخذ من الاديرة المسيحية ومن اليهود على ان تقوم الدولة بصرف المرتبات لاصحابها من الخزينة(١٥).

ولما كان السكان في لواء القدس وبلاد الشام لم يألفوا السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية في الحكم ، حيث اعتادوا في العهد العثماني الاول على عدم تدخـــل الدولة في الشؤون الداخلية للمجتمع بسبب اتصاف الحكم العثماني بالسطحية ، نقم اصحاب العصبيات المحلية وابناء العائلات المتنفذة علـــى الحكم المصري لانتقاصه صلاحيـــات بعضهم وانتزاعه مقاليد الحكم من البعض الآخر ، مستغلين تذمر الاهالي مـــن بعض الاجراءات المصرية ، ممثلة بالتجنيد العام للذكور المسلمين وفرض ضريبة الفردة على كل الذكور ابتداء من سن ١٢ عاما وتتراوح قيمتها بين (١٥ — ٥٠٠) قرش حسب ثراء المكلف(١٦) بالاضافة الى احتكار تجارة الحرير واجبار الفلاح على زراعة محاصيل معينة. ثم تجريد الاهالي من السلاح في مجتمع كان يرى ان الوسيلة لحماية الفرد وأمنه هي سلاحه . ومهما يكن من أمر فقد كان للحكم المصري تأثير واضح في لواء القدس وفي غيره من الوية بلاد الشام تمثل بتطبيق الادارة المصرية للاصلاحات التي ذكرناها آنفا والتي وضعت حدا لفترة طويلة من التخلف والفوضى ، فقد عادت بلاد الشام الى حوزة العثمانيين من جديد في عام ١٨٤٠ بعد أن عرفت من معاني الطاعة والنظام ما لم تكن

تعرفه من قبل بفضل الجهود التي بذلتها الادارة المصرية في انهاء عهد الحكم السطحي واقامة الحكم المركزي، الذي يكفل لها الهيمنة التامة والاشراف الكامل على الشؤون الداخلية.
ولما عادت الدولة العثمانية لحكم بلاد الشام من جديد في عام ١٨٤٠ وجدت في الحكم المصري مثالا يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي، فأخذت بتطبيق المركزية في التعليم والقضاء والمواصلات والصحة العامة كما قامت بتنظيم التجارة والزراعة والصناعة. وازدادت دقة وحزما في تنفيذ قراراتها وفرض سيطرتها على جميع الامور. ومن أجل ذلك اتبعت سياسة جديدة قامت على تطبيق الاسس التي وردت في خط كلخانة ١٨٣٩ ثم خط التنظيمات الخيرية ١٨٥٦، فقد تضمن خط كلخانة وعد السلطان عبد الحميد (١٨٣٩ — ١٨٦١) بتنفيذ الاصلاحات التي يروم اجراءها في الدولة وتتلخص في منح السلطان الرعية امنية الروح والعرض والناموس والمال والوعد باصلاح الادارة والقضاء، كما أمر السلطان باجراء القرعة العسكرية وجباية الاموال بمقتضى احكام الشرع والغاء اصول الالتزام والقضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة العثمانية نتيجة قلة الرواتب او انعدامها والتي كانت احد اسباب فساد جهاز الحكم، كما وعد السلطان باستمرار حركة الاصلاح في الدولة العثمانية باصدار التنظيمات والقوانين التي وعدت باحترامها وعدم مخالفتها(١٧).
اما خط التنظيمات الخيرية فقد اهتم بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها ويمكن اجمال النقاط التي وردت فيه بما يلي : ١) اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد اعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف، على ان تتقدم كل طائفة الى الباب العالي بمقترحات الاصلاح. ٢) السماح للطوائف غير الاسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح. ٣) اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الالفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لاهل كل مذهب. ٤) فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة. ٥) انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية. اما الدعاوى الخاصة بالاحوال الشخصية والارث فتحال الى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. ٦) المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات والوعد بالسماح للاجانب بالتملك في الدولة العثمانية(١٨). ٧) تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل ايرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود خاصة ومنع موظفي الدولة من التزام الضرائب. ٨) وعد السلطان باشراك الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم، كما وعد باجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة.
مما تقدم تتبين لنا الخطوط العامة للسياسة الداخلية التي وعدت الدولة بتطبيقها في ولاياتها. اما فيما يتعلق بلواء القدس فقد حاول بعض المتصرفين تنفيذ سياسة الدولة الجديدة وارساء دعائم الحكم المركزي في اللواء، لكن حال دون ذلك افتقار حكومة اللواء الى الجهاز الاداري الكفؤ والجهاز العسكري القوي، فقد ولي حكم اللواء بعض المتصرفين الفاسدين وهم قمة الجهاز الاداري، وكان لا بد أن ينعكس هذا الفساد على الموظفين الاخرين، فقد استدعت المركزية في الحكم امتداد الادارة العثمانية الى مناطق جديدة لم تصلها من قبل وانتدبت الحكومة المركزية موظفين من خارج اللواء لحكم المدن الصغيرة جلهم من الاتراك(١٩) لكن هؤلاء — بشهادة احد المتصرفين — كانوا لا يفكرون الا في منافعهم الخاصة(٢٠). أما الجهاز العسكري الذي كان مسؤولا عن حفظ الامن في اللواء فكان ضعيف العدة قليل العدد، وعلى الرغم من ازدياد عدد أفراد القوة العسكرية في القدس فان الجند النظامي ربما بقي أكثر من ثمانية عشر شهرا دون ان يدفع له من

المرتبات شيء الا في حالات نادرة ورغم حث بعض متصرفي القدس لمشيري الجيش الخامس اثناء زياراتهم للواء القدس من اجل اتخاذ أجراءات ناجعة لتوطيد الامن، لكنهم لم يفعلوا شيئا(٢١). اما القوات النظامية — الباشبوزق — فلم تكن اعدادها كافية، بالاضافة الى نهب بعض المتصرفين مخصصاتها(٢٢) لذلك لم يتمكن افرادها من الحصول على اعلاف لخيولهم، فنهبوا الفلاحين بدلا من حمايتهم(٢٣). والى جانب ضعف الجهاز الاداري والعسكري اصطدمت سياسة الدولة الجديدة بصعوبات أخرى تمثلت في رفض العصبيات المحلية والبدو لسياسة المركزية في الحكم والخضوع لسلطة الحكومة المركزية. كما تمثلت ايضا في مقاومة سكان المدن لنظام التجنيد الاجباري وفي صعوبة اقرار المساواة بين الطوائف ومداخلات القناصل الاجانب الذين بحثوا عن ركائز لهم في اللواء.
ومن أهم العصبيات المحلية في لواء القدس التي تصدت لمقاومة سياسة الحكم المركزي عصبية ابو غوش في قضاء القدس وعصبية عبدالرحمن العمرو في قضاء الخليل. وكان على الدولة ان تنتظر حتى نهاية عام ١٨٥٩ عندما تمكنت من اسر عبدالرحمن العمرو واتباعه وهزيمته نهائيا ثم نفته الى جزيرة رودس، فهدأت الاضطرابات واخذت الدولة تباشر نفوذها في قضاء الخليل(٢٤) أما ابو غوش فكان يتقاضى من الدولة في عام ١٨٥٩ مبلغ خمسين الف قرش في السنة مقابل منع الجرائم في منطقته(٢٥) ولكنه على الرغم من ذلك كان يتستر ولا يمكّن الحكومة من الوصول اليهم وبلغ ابو غوش من القوة درجة لم يكن متصرف القدس معها يستطيع الزامه بالحضور الى القدس للتحقيق معه في بعض المسائل(٢٦). ولما كان ابو غوش قويا كثير الاتباع في الوقت الذي كان فيه عدد الجنود في اللواء قليلا غضت الحكومة المركزية الطرف عن نشاطه. ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا حيث اخذت الحكومة تقوي نفوذها تدريجيا في الشؤون الداخلية حتى تمكنت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر من انهاء العصبيات المحلية في القرى، ومن جملتها عصبية ابو غوش.
اما علاقة متصرفي القدس بالبدو فكانت ترتبط بقوة شخصية المتصرف من ناحية وبالقوة التي تضعها الحكومة المركزية تحت تصرفه من ناحية أخرى. ولعل العلاقات بين القبائل البدوية — والتي كانت سيئة في الغالب — كانت تشغل القبائل في بعض الاحيان دون القيام بثورات وحركات تمرد ضد السلطة او بعمليات غزو ضد قرى الفلاحين(٢٧)، وتجاوزت اعتداءات البدو مناطق الحدود فوصلت ضواحي مدينة القدس. وبلغ من جرأة القبائل المحلية الصغيرة — مثل عرب التعامرة في ضواحي القدس — ان منعت جباة الضرائب بقوة السلاح من تحصيل الاموال الاميرية(٢٨). اما قبائل الحدود — مثل قبيلة العدوان الواقعة شرق نهر الاردن — فقد استوفت مبالغ نقدية من الاجانب مقابل السماح لهم بالمرور بأراضيها، وكثيرا ما اجتازت قبيلة العدوان نهر الاردن وغصبت محصولات الفلاحين الزراعية(٢٩). ولما لم يكن متصرف القدس يستطيع القيام باجراء حاسم ضد قبيلة العدوان، فقد كان يتودد الى شيخ القبيلة ويرسل اليه الهدايا(٣٠). وهكذا سيطر البدو على المناطق الشرقية والجنوبية للواء القدس. وزادت اعتداءاتهم على السكان(٣١). ولم تستطع الدولة تقديم الحماية للفلاحين في الوقت الذي كانت فيه ترهقهم بالضرائب، مما جعلهم يكرهون الحكم لعدم توفيره الامن والحماية لهم(٣٢).
ولما كان تطبيق نظام التجنيد الاجباري احد عناصر السياسة العثمانية الجديدة، فقد كانت مسألة اخذ العسكر من اقضية اللواء من أهم واجبات المتصرف، لكن الاهالي وبخاصة في قضاء الخليل تهربوا من الخدمة العسكرية، لذلك كان المتصرف يتسلم اوامر الحكومة المركزية في استانبول بمعاملتهم والاماكن الاخرى التي تمتنع عن تقديم العسكر بحزم بالغ واستعمال العنف بما في ذلك الحرق والنهب(٣٣).
وفيما يتعلق بالطوائف، فقد أقرت الادارة العثمانية سياسة المساواة التي بدأتها الادارة المصرية، وتبناها السلطان عبدالمجيد في خطي كلخانة ١٨٣٩ والتنظيمات الخيرية ١٨٥٦.

فأشركت رؤساء الطوائف المسيحية واليهودية في مجالس الادارة المحلية في لواء القدس، ورغم ان تمثيل هذه الطوائف لم يكن يتناسب مع عددها الحقيقي فانه كان لا يخلو من فائدة لها(٣٤).

وهكذا لم يمنع فساد الجهاز الاداري وضعف الجهاز العسكري في لواء القدس الدولة من الاستمرار في محاولاتها الرامية لاثبات وجودها وفرض هيبتها ، واستمرت في تطبيق سياستها المركزية بعد اعلان لواء القدس في عام ١٨٧٤ متصرفية مرتبطة بالعاصمة مباشرة .

تشكيل متصرفيه القدس وتقسيماتها الاداريه

وردت اول اشارة لتشكيل متصرفية القدس في الوثائق العثمانية في عام ١٨٧٤ ، « قدس شريف متصرفلغي اداره مستقله در »(٢٥) — متصرفية القدس الشريف ذات الادارة المستقلة — وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الادارية حتى آخر العهد العثماني فتألفت من اقضية القدس ويافا والخليل وغزة باستثناء الفترة (حزيران ١٩٠٦ — تموز ١٩٠٩) عندما ألحق بها قضاء الناصرة بعد فصله عن لواء عكا التابع لولاية بيروت(٣٦) استجابة من الدولة العثمانية لطلب الدول الاوروبية بشأن تسهيل زيارة الحجاج والسياح الاجانب للاماكن المقدسة الموجودة في القضاء لذلك وضعت الدولة الاماكن الدينيه المسيحية في وحدة ادارية لاعفاء الرعايا الاجانب من الحصول على تذاكر مرور خاصة لزيارة قضاء الناصرة . اما التقسيمات الادارية في المتصرفية فقد كانت في تغيير مستمر في مشتملات الاقضية الرئيسية وهي القدس ويافا وغزة والخليل. وفي اواخر عام ١٨٩٩ خولت الدولة متصرف القدس تشكيل قضاء جديد في جنوب المتصرفية ، فشكل قضاء بئر السبع ، الذي كان جزءا من قضاء غزة، وعهد بادارة القضاء الجديد لقائمقام تكون اقامته الدائمة في بئر السبع ، وقد ارتبط تشكيل قضاء جديد في بئر السبع بموضوع الخلاف على الحدود الجنوبية مع مصر(٣٧) وقد أثار اجراء الدولة هذا مخاوف القنصل البريطاني في القدس(٣٨) ثم تطورت الامور بعد ذلك الى ان نشب الخلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية في مارس ١٩٠٦(٣٩) ولكن الحكومة العثمانية سرعان ما تراجعت عن موقفها من مسألة الحدود وتم الاتفاق على تعيين لجنة تقوم برسم خط الحدود فكان ان رسمت الحدود بخط يبدأ من طابه على خليج العقبة وينتهي بالقرب من رفح(٤٠).

والى جانب اهتمام الدولة بموضوع الحدود قصدت ايضا السيطرة على البدو في جنوب المتصرفية والاستفادة من الضرائب وربما استهدفت ايضا تحضير البدو(٤١) ويبدو ان هذه الاسباب مجتمعة افضت الى تشكيل قضاء بئر السبع . وكانت الحدود الثابتة لمتصرفية القدس منذ تشكيلها ١٨٧٤ وحتى نهاية العهد العثماني ١٩١٨ على النحو التالي : من الشمال : خط متعرج يفصل بين المتصرفية ولواء نابلس التابع لولاية بيروت ويبدأ من مصب نهر العوجا في البحر المتوسط ثم يتجه شرقا مارا بقرية سنجل حتى ينتهي بالقرب من اريحا على نهر الاردن . من الغرب : البحر الابيض المتوسط . ومن الجنوب: خط مستقيم يبدأ من نقطة في منتصف الطريق بين غزة والعريش على البحر المتوسط وينتهي بالعقبة . ومن الشرق : امتداد نهر الاردن والبحر الميت ووادي عربه الذي يصل العقبة بالبحر الميت(٤٢). وهكذا فان ما عرف بفلسطين بعد الحرب العالمية الاولى لم تشكل وحدة ادارية قائمة بذاتها في اثناء الحكم العثماني بل كانت عبارة عن الاجزاء الجنوبية (ألوية عكا ونابلس) من ايالة صيدا اولا ثم ولاية سورية ثانيا ثم ولاية بيروت فيما بعد بالاضافة الى متصرفية القدس .

اما الجهاز الاداري في متصرفية القدس ، فقد اوجدت الدولة العثمانية في مدينة القدس جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي توجد عادة في مراكز الولايات بينما احتفظت أقضية لواء القدس بأجهزتها الادارية التي كانت موجودة فيها قبل عهد المتصرفية . وقد تألف الجهاز الاداري في مركز المتصرفية من المتصرف والمحاسب ومدير الامور الاجنبية ومدير المعارف ومدير الزراعة والتجارة ومدير الدفتر الخاقاني (الطابو) ومدير الاوقاف

ومدير قوة الامن ومدير النافعة وعمل في معية كل مدير عدد من الموظفين . اما الجهاز الاداري في القضاء فتألف من القائمقام ومدير مال القضاء وعدد من الكتاب باشراف قائمقام القضاء . وقد اتصف الجهاز الاداري في الناحية بالبساطة والخلو من التعقيد ، وكانت وظيفة مدير الناحية نشر الانظمة والقوانين في القرى التابعه لناحيته ، واوجدت الدولة العثمانية في كل قرية مختارا او اكثر من ابنائها لمساعدة رجال الحكومة في تحصيل الاموال الاميرية . وهكذا كان النظام الاداري في الدولة العثمانية مستوفيا للشروط الضرورية لادارة البلاد على نحو حسن ، ولكن النقص كان كبيرا في الجهاز الاداري الذي سلمت اليه ادارة دفة الحكم والنظام في الولايات العثمانية . والى جانب جهاز الموظفين أوجدت الدولة بعد عام ١٨٦٤ عددا من مجالس الادارة المحلية التي اشترك الاهالي في عضويتها وهي : — مجلس المتصرفية العمومي ومجلس ادارة المتصرفية ومجلس بلدية القدس وجميعها في القدس ومجالس ادارة الاقضية والمجالس البلدية في كل من يافا والخليل وغزة وبئر السبع ومجالس اختيارية القرى في قرى المتصرفية المختلفة . لكن مجالس الادارة المحلية في متصرفية القدس لم تكن ذات نفع كبير للسكان وبخاصة الفلاحين بسبب عدم فاعلية المجالس نفسها نتيجة سيطرة السلطة التنفيذية عليها سواء كان ذلك بالاشتراك في عضويتها او بالتقليل من فائدتها عن طريق انتقاص صلاحياتها والتلاعب في الانتخابات لضمان نجاح صنائعها . وبسبب احتكار العائلات المتنفذة ممثلة بالعلماء والاعيان لعضوية المجالس المحلية في القدس ومراكز الاقضية واهتمامها بالدفاع عن مصالحها واهمال مصالح الاكثرية حتى مجالس اختيارية القرى لم تخل من سيطرة اغنياء الفلاحين الذين بدلا من الاستناد الى الصلاحيات التي منحتها الدولة لهم بحسن توزيع الاموال الاميرية على الفلاحين ، كانوا يتواطأون مع الملتزمين والمحصلين مقابل اعفائهم من الاموال الاميرية باضافتها على فقراء الفلاحين على ان يطلق مجلس الاختيارية يد الملتزم في تحصيل الاموال الاميرية كيفما يريد .

ولعل من المفيد هنا تبيان الدور الذي لعبه ابناء العائلات المتنفذة من المسلمين في مجتمع المتصرفية . ضم مجتمع المدن الرئيسية في المتصرفية عددا من العائلات المتنفذة التي نال كثير من اعضائها خبرة في شؤون الادارة المدنية بسبب اشتغالهم كموظفين في دوائر الحكومة المحلية وكانت جميع هذه العائلات من المسلمين الذين شكلوا اكثرية سكان المتصرفية(٤٣) وعلى الرغم من وجود عدد من الموظفين الاتراك فقد مارس ابناء العائلات المتنفذة تأثيرا كبيرا في تسيير الامور الادارية . وقد عرف ابناء هذه العائلات من الوجوه والاعيان والمشتغلين في دوائر المتصرفية (بالافندية) لانهم شغلوا مناصب القضاء والافتاء ونقابة الاشراف بالاضافة الى مناصب الادارة المحلية .

ومن أسباب سيطرة هذه العائلات على الحياة الاجتماعية في المتصرفية انتسابها الى الاشراف ذلك انها في الاصل جاءت من الحجاز ثم استقرت في مدن المتصرفية كالقدس والخليل وغزة . وقد استغلت العائلات المتنفذة تحدرها من النسب الشريف في احراز مركز ديني مرموق بين السكان من ناحية وفي نيل عطف الحكام وانعاماتهم التي تمثلت باقطاعهم مساحات من الاراضي من ناحية أخرى . وقد تثبت ذلك كله بسبب المامهم بقسط من التعليم الديني الذي كان سائدا آنذاك ، مما أتاح لهم فرصة شغل وظائف الحكومة المحلية لا سيما سلك القضاء والافتاء والتدريس في المدارس الدينية ، واستغلت العائلات نفوذها لدى الدولة لتمارس نفوذها على الفلاحين مستغلة سوء الاحوال الاقتصادية وعسف الدولة وشدتها في تحصيل الضرائب من الفلاحين وعدم رغبتهم في تسجيل اراضيهم باسمهم خوفا من دفع ضرائب اكثر وخوفا من التجنيد الاجباري لتضع يدها على اراضيهم الزراعية وتسجيلها باسمها ، وبذلك تمتعت بأسباب القوة والنفوذ عندما تمكنت من جمع مقومات الزعامة ، الشرافة والعلم والمال . وبحكم المركز القوي الذي تمتعت به هذه العائلات سنوات طويلة بسطت نفوذها على السكان

المسلمين وحمايتها على الطوائف غير الاسلامية فكان بعض العائلات وثيق الصلة بطوائف الروم واللاتين والارمن ، لذلك كان لا يبت في نزاع بين طائفة واخرى او بين افراد الطائفة نفسها دون توسط العائلة المتنفذة صاحبة الحق المكتسب في الحماية في موضوع الخلاف كما تولى بعض اعضاء الاسر المتنفذة في القدس حماية المصالح الطائفية امام الحكومة المحلية والدفاع عنها في المجالس الادارية المختلفة ، فكان لكل دير من يحميه ، كما وجد من بين أبناء العائلات من يدافع عن مصالح اللاتين ومن يتصدر لحماية بعض المؤسسات الاجنبية في القدس(٤٤) وكما هو الحال في القدس وجد في غزة والخليل ويافا عائلات اسلامية متنفذة تحدرت من الاشراف ، وعائلات اخرى من اصحاب الوجاهة والثراء ضاعت انسابها بتوالي الاجيال(٤٥) وقد مارست جميعها بحكم مركزها الاجتماعي والاقتصادي نفوذا على أصحاب الحرف والعمال وصغار التجار في المدن وعلى الفلاحين في الريف وعلى البدو احيانا واستغلت ما لها من نفوذ لاضعاف الحكم المركزي(٤٦).

اما العلاقة بين فلاحي المتصرفية وكبار الملاك فقد اتصفت بالسيطرة والاستغلال فقد عمل الفلاحون اجراء لديهم في الارض(٤٧) وكانت عقود الايجار تتم مقابل جزء عيني من الحاصلات على اساس المزارعة اي ان المالك يقدم الارض وربما البذار والمستأجر يقدم العمل الزراعي ثم تقسم الحاصلات بينهما حسب الاتفاق ، وربما يتفقون على دفع اجر نقدي او عيني محدد او مقطوع . وغالبا ما كان يرث الفلاحين ابناؤهم واحفادهم في المزارعة كما يخلف الملاك ورثتهم في الملكية(٤٨). اما العلاقة بين الفلاحين الذين كانت قراهم ملكا لهم واعيان المدن فقد كان لكل قرية في قضاء القدس واحد او اكثر من افندية القدس لحماية مصالحها والدفاع عن افرادها لدى دوائر الحكم في المتصرفية مقابل تقديم هدايا نقدية او عينية الى الافندي وتزويد منزله في المدينة بالحبوب والزيت وغيرها من المواد الغذائية(٤٩). وما قيل عن افندية القدس ينطبق على متنفذي واعيان مدن المتصرفية الاخرى . ففي قضاء غزة كان الفقر ظاهرة عامة حيث انحصر معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة،كما انتشر الربا في الاوساط الغنية،فكان على الفلاح او البدوي المضطر لشراء بذار الارض او القوت الالتجاء الى الاغنياء فيقرضونه حتى يحين موسم الحصاد بفائدة تصل الى ٤٠ ٪(٥٠). ثم جاءت الحركة الصهيونية لتزيد من سوء حال الفلاح وافقاره فاستولت على أراضيه وطردته منها فعمل اجيرا او مزارعا لدى أصحاب الاملاك فقد أدت الهجرة اليهودية الكثيفة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر الى ازدياد عدد الفلاحين العرب الذين لا يملكون الارض .

ولما كان الباحث في تاريخ متصرفية القدس في الربع الاخير من القرن التاسع عشر لا يستطيع اغماض العين عن ظاهرة جد خطيرة نجمت عنها نتائج بالغة الاهمية ليس في متصرفية القدس فحسب بل في الوطن العربي كله، ولا زال يعاني من نتائجها ، أقصد الظاهرة الخطيرة الهجرة اليهودية التي اخذت تتدفق على المتصرفية في الثمانينات من القرن التاسع عشر ثم نشأ عنها استيطان زراعي يهودي استهدف الاستيلاء على الارض واقامة المستعمرات عليها مما ضاعف في اضرار الهجرة وخطورتها على عرب متصرفية القدس والالوية الجنوبية من ولاية بيروت ، فقد أحس العرب في تلك المناطق التي لا تربطها وحدة ادارية بالخطر الذي يتهدد وجودهم في وطنهم بعد فترة وجيزة من التوسع في اعمال الاستيطان اليهودي فقاوموا الهجرة والاستيطان بوسائلهم المحدودة المتوفرة لديهم آنذاك . وتنادوا لتوحيد الجهد والصف لوضع حد للخطر الصهيوني العنصري ، وهكذا ادت وحدة الهم والاحساس بالخطر المشترك الذي استهدفهم الى جمعهم في قضية واحدة . وكانت النتيجة الحتمية لمواجهة التحدي الصهيوني بروز الشخصية الفلسطينية .

الهجرة اليهودية

سجلت الهجرة اليهودية بعد عام ١٨٨١ بداية فترة جديدة وحاسمة فقد اغتيل في ذلك

العام الكسندر الثالث قيصر روسيا ونتيجة لاشتراك عناصر يهودية باغتياله قامت مذابح تلتها هجرة جماعية واسعة من روسيا واوربا الشرقية نحو الغرب ووصل فلسطين في البداية عدد قليل من المهاجرين(٥١) وكان من بينهم عدد من الشباب الصهيوني(٥٢) معظمهم من الطلاب الجامعيين الذين انتظموا في حركة (بيلو) التي تأسست في الاستانة في ١٨٨٢ وهي الاحرف الاولى بالعبرية لجملة في التوراة تقول « يا بيت يعقوب تعال ودعنا نسير »(٥٣) وبلغ عدد المهاجرين اليهود في فلسطين في تلك السنة حوالي (٣٠٠٠) يهودي وكان من أهم نتائج حركة « بيلو » وحركة جمعية « محبو صهيون » الشروع في انشاء مستعمرات يهودية جديدة(٥٤) كما شهدت فلسطين في اعقاب فشل الثورة الروسية في ١٩٠٥ موجة جديدة من الهجرة بسبب الاضطهاد الذي رافق فشل الثورة ، وكان من بين المهاجرين عدد من الشباب الصهيوني جاءوا فلسطين يحدوهم الامل والتصميم لبناء وطن لهم فيها .

وقد تمكن هؤلاء في سنة ١٩٠٩ من تأسيس اول مستعمرة لهم « دجانيا » بالقرب من طبريه(٥٥). وقد تضاعفت اعداد اليهود في فلسطين خلال الفترة (١٨٨٢ — ١٩٠٠) فبينما كان عددهم (٢٤،٠٠٠) في عام ١٨٨٢ قفز الى (٥٠،٠٠٠) في عام ١٩٠٠ ثم بلغ (٨٥،٠٠٠) في عام ١٩١٤ . بعد ان كان لا يتجاوز (٩،٠٠٠) يهودي في عام ١٨٣٩ . أما عدد المستوطنين اليهود في المستعمرات فقد قفز خلال ثلاثة عقود من الزمن من ٥٠٠ في عام ١٨٨٢ الى حوالي ١٢،٠٠٠ في عام ١٩١٤ اي أنه تضاعف ٢٤ مرة(٥٦).

أما موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية الى فلسطين فقد اتصف بالمعارضة منذ بدأت الهجرة تأخذ طابعا جديا فعندما طلبت جمعية « محبو صهيون » في ابريل ١٨٨٢ من القنصل العثماني العام في أوديسا منح المهاجرين اليهود سمات دخول الى الامبراطورية العثمانية بغرض الاستيطان في فلسطين لفت عدد المهاجرين الكبير انتباه القنصل العثماني فأبرق الى الباب العالي سائلا تعليماته حول الموضوع، فردت الحكومة العثمانية في ٢٨ ابريل ١٨٨٢ بعدم السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين ، ولكن في وسعهم الاستيطان في ولايات الدولة الاخرى ، شريطة ان يكونوا رعايا عثمانيين وان تطبق بحقهم القوانين العثمانية(٥٧).

ثم قامت الدولة العثمانية بتنفيذ قرار منع هجرة اليهود الى فلسطين فأبرقت في ٦/٢٩/ ١٨٨٢ الى متصرف القدس تطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا من الدخول الى المتصرفية . كما أبلغت البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي رسميا بقرار مجلس الوكلاء العثماني القاضي بمنع اليهود الروس من استيطان فلسطين(٥٨). وفي شباط ١٨٨٧ وصلت أوامر الباب العالي الى حكومة المتصرفية بمنع جميع اليهود من الاقامة في القدس خاصة وفي فلسطين عامة على ان يسمح لهم بدخول البلاد بقصد الحج لفترة محدودة ينبغي عليهم مغادرة البلاد بعدها تمشيا مع قرار الباب العالي الذي استهدف وضع حد لتيار الهجرة اليهودية الذي اخذ يتدفق على فلسطين ، وجاء ذلك القرار بعد أن تحقق الباب العالي من الخطر الذي يكمن وراء استيطان اليهود باعداد كبيرة في فلسطين(٥٩) وكان هناك شعور لا يستهان به من عدم الاطمئنان قد ساور تفكير السلطان عبد الحميد بسبب هجرة اليهود الواسعة الى فلسطين في غضون السنوات التي سبقت المنع وما يرافق تلك الهجرة من حقوق وامتيازات لليهود كرعايا اجانب (٦٠) لذلك كله رغبت السلطات العثمانية وقف تدفق الهجرة اليهودية .

وتشددت الدولة العثمانية في موقفها نظرا لازدياد الهجرة اليهودية رغم قرارات المنع فأرسلت الى متصرف القدس في آب ١٨٩٣ تعليمات جديدة تقضي بعدم السماح لاي من اليهود الاجانب بالبقاء في المتصرفية بعد انتهاء المدة المقررة للزيارة — ثلاثة أشهر — وباشرت سلطات ميناء يافا بوضع صعوبات امام اليهود المهاجرين من جميع الجنسيات

بما فيهم اليهود الانكليز(٦١) . ولكن حدث موقف جديد في عام ١٨٩٦ عندما سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبدالحميد منذ اوائل ايار ١٨٩٦ محاولا ايجاد تفاهم عثماني يهودي. وقد جوبه هرتزل بالرفض الصريح من السلطان في بدايه اتصالاته ، لكنه واصل جهوده الى ان تمكن من مقابلة السلطان للمرة الاولى والاخيرة في ١٩٠١/٥/١٨ بعد اكثر من خمس سنوات على بدء محاولات الاتصال . ودار الحديث بينهما حول مشاكل الدولة الاقتصادية وتصفيه الدين العام وما يمكن لهرتزل ان يقدم من مساعدات مالية وفي ختام المقابلة طلب هرتزل تصريحا لمصلحة اليهود وعرضا مفصلا للوضع الاقتصادي ولمشروع تصفية الدين(٦١) ثم استمرت الاتصالات بعد ذلك بين هرتزل وعزت باشا العابد — سكرتير السلطان — وابراهيم بك — ترجمان السلطان — وتركزت المباحثات حول حاجة الدولة الى اربعة ملايين جنيه خلال فترة قصيرة(٦٣) وفي شباط ١٩٠٢ تلقى هرتزل دعوة من ابراهيم — ترجمان السلطان — لزيارة استانبول حيث ابلغ بواسطة عزت باشا قرار السلطان غير المشجع وهو ان السلطان مستعد ان يفتح الامبراطورية لكل اليهود الذين يصبحون رعايا عثمانيين . اما المناطق التي سيسكنون فيها فان الحكومة هي التي تعينها كل مرة على حدة وستستثنى فلسطين منها ، ولكن هرتزل رفض اي وثيقة لا ذكر لفلسطين فيها وانه لا يقبل الا بالهجرة غير المقيدة(٦٤) .

ولم ييأس هرتزل من قرار السلطان السلبي بل ظل يلح على مواصلة الاتصال مع المسؤولين العثمانيين ، لكنه لم يجد اذنا صاغية على محاولاته . وهكذا ظل السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٩) طيلة سنوات حكمه عقبة كأداء في وجه المشاريع اليهودية وبخاصة الصهيونية منها في فلسطين بفضل تأثير بعض رجال حاشيته الهامين من العرب ، وحرص السلطان على الترويج لسياسته الاسلامية من ناحية اخرى . وينبغي ان نضيف الى ذلك الشكوك التي ساورت السلطان بشأن النوايا الصهيونية والتي كانت قوية جدا ، فقد أدت هذه الاسباب مجتمعة لان يرفض السلطان جميع اغراءات الصهيونية المالية . واذا فشلت محاولات الحركة الصهيونية مع السلطان عبد الحميد، فقد واصلت مساعيها مع جمعية الاتحاد والترقي التي جاءت الى الحكم بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٠٨ وتمكنت من تحقيق قسط يعتد به من النجاح بفضل المساعي التي بذلتها عناصر في الحكم من اليهود الدونمه الذين تستروا بالاسلام ولعبوا دورا بارزا في الثورة على حكم السلطان عبد الحميد(٦٥) .

لذلك رحبت الاوساط الصهيونية بالثورة وأسست مكتبا لها في الاستانة باسم (مكتب فلسطين) وفي مجلس المبعوثان العثماني طالب احد مبعوثي القدس بفعالية قرارات منع الهجرة اليهودية فاعيد العمل بالقيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد في أيلول ١٩٠٩(٦٦) . وعندما جاءت حكومة الحرية والائتلاف الى الحكم في صيف عام ١٩١٢ تساهلت مع الحركة الصهيونية بسبب حاجتها الماسة الى الاموال لتدعيم خزينتها بعد حروبها مع دول البلقان وعندما عاد الاتحاديون الى الحكم في مطلع عام ١٩١٣ وازاء وطأة الدين والحاجة الماسة الى الاموال ألغى الاتحاديون تقييد الهجرة اليهودية في خريف ١٩١٣(٦٧) . وفي اذار ١٩١٤ الغيت القيود المفروضة على تملك اليهود للاراضي في فلسطين ، وبذلك اختفت القيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد للوقوف في وجه الهجرة اليهودية(٦٨) .

وهكذا لم تنجح الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في صياغة قرارات منع الهجرة والجهود التي بذلها بعض متصرفي القدس لتنفيذ تعليمات المنع وكل ما استطاعت تلك القرارات فعله كان اعاقة الهجرة اليهودية بعض الشيء وعرقلة مساعي اليهود لشراء الاراضي ذلك ان الحكومة المركزية ومتصرفي القدس وولاة بيروت غلبوا على أمرهم للاسباب التالية : اولا ، مداخلات السفراء الاجانب في الاستانة والقناصل الاجانب في القدس وبيروت الذين تمسكوا بحقوق الامتيازات واعاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة

ضد اليهود واضعفت فعاليتها . ثانيا ، فساد الجهاز الاداري في متصرفية القدس وولاية بيروت وارتشاء الموظفين العثمانيين حتى الكبار منهم واستمرار اليهود في استخدام سلاح الرشوة . ثالثا ، محاولات اليهود المستمرة للتملص من القيود المفروضة عليهم بالتحايل عليها بالتجنس بالجنسية الانكليزية او الامريكية بعد التخلي عن الجنسية الروسية او بالنزول في موانىء اخرى على الشاطىء السوري ثم التسلل الى فلسطين برا .

الاستيطان اليهودي

بدأ الاستيطان اليهودي في فلسطين على اسس استهدفت تحويل فلسطين الى وطن يهودي وتمثلت بامتلاك الاراضي وانشاء المستعمرات عليها واحياء اللغة والثقافة العبرية . وقد تمكن اليهود في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر من ايجاد ثماني مستعمرات زراعية في فلسطين ، خمس منها في متصرفية القدس وثلاث في لواء عكا التابع لولاية بيروت . ولم يتجاوز مجموع المستوطنين فيها الف نسمة(٦٩) . وقد لاقت هذه المستعمرات لا سيما تلك التي في ضواحي يافا صعوبات محلية ومعارضة السلطات العثمانية(٧٠) كما تلقى معظمها مساعدات مالية من البارون ادموند دي روتشيلد الذي اهتم بها منذ البداية لدوافع دينية وخيرية(٧١) فقد كان عدد المستعمرات المكتفية ذاتيا، والتي لا تتلقى مساعدات حتى عام ١٨٩٣ لا يزيد عن مستعمرتين(٧٢) .

وبعد أن لمست الحركة الصهيونية عدم نجاح الجهود التي بذلت لتأسيس المستعمرات الزراعية في فلسطين خلال الفترة (١٨٨٢ — ١٨٩٧) على الرغم من الاعانات المادية السخية التي قدمها اغنياء اليهود في اوروبا لاسباب منها ان كثرة من اليهود وجدت فرصة جديدة للهجرة الى الولايات المتحدة والارجنتين ذلك أن الهدف الذي كانت تسعى الصهيونية لتحقيقه وهو بناء الامة اليهودية في فلسطين لم يكن واسع الانتشار بين يهود اوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بالاضافة الى عدم التنسيق بين جمعيات الاستيطان المختلفة والتي تأسس قسم منها بمجهودات فردية فشلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمستعمرات نظرا للصعوبات التي واجهت مشاريعها .

وفي سبيل الاسراع بالاستيطان المنظم عملت الحركة الصهيونية على ايجاد الاجهزة والادوات التي كان الهدف منها تعميم عملية الاستيطان وتمويلها والاشراف عليها والتأكد من أنها لن تلاقي مصير التجارب التي سبقتها(٧٣) . ومن أهم اجهزة الاستيطان الصهيوني الوكالة اليهودية ، والصندوق القومي اليهودي «الكيرن كايمت» ، والصندوق التأسيسي اليهودي « الكيرن هايسود » ، والمصرف اليهودي للمستعمرات والشركة الانكليزية الفلسطينية وشركة تطوير الاراضي الفلسطينية .

وقام بادارة المستعمرات اليهودية مجلس منتخب من أصحاب الاملاك تألف من سبعة أعضاء ، رأس احدهم المجلس وتولى آخر الامور الكتابية فيه . وكانت وظيفة المجلس القيام بكافة احتياجات المستعمرة ، ووجد الى جانب المجلس « المختار » وهو رئيس المستعمرة وتقاضى راتبا شهريا ، ووصف احد الكتاب العرب المعاصرين — محمد رفيق — للمستعمرات اليهودية في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى صلاحيات المختار بعد زيارته لمستعمرة « بتاح تكفا » : « ... وهو لا يرضى بأقل وسيلة او سبب يخل بالشكل العبراني في ملبس ، فهو الحاكم والآمر والمالك الوحيد لهذه القضية تحت اسم مستعار ، ويتعذر على أي شخص غريب كان أن يعيش او يتحرك في القصبة ما لم يكن باذن المختار وعلى علم منه ، وليست هذه الحالة خاصة بملبس وحدها بل هي عامة في جميع المستعمرات اليهودية » . ثم وصف الروح العبرية القوية في المستعمرة « ... لا يدور على الالسنة بعناد تام الا كلمات عبرانية ... فلا شيء في جميع الاطراف غير العبرانية ... الاوجه جميعها عبرانية »(٧٤) .

وذهبت الحركة الصهيونية الى ابعد من ذلك فكانت مستعمراتها شبه حكومة لها دوائر

للادارة والمالية والزراعة والتعليم(٧٥)، كما كان لها في مستعمراتها محاكم ومجالس اشتملت على القضاة والشهود وقوى التنفيذ والادارة(٧٦). ويستأنف المواطنون فيها مشاكلهم الكبرى لدى هيئات الاستيطان الصهيوني كي لا يرجعوا الى الحكومة العثمانية في شيء من الخلافات التي تقع بينهم . وقد أحس السكان العرب في يافا بذلك كله فأبرقوا في شباط ١٩١٤ الى الصدر الاعظم يبلغونه ان الصهيونية في يافا «حكومة ضمن حكومة» تعتقل الاهالي في مدرسة ودار بلدية تل ابيب وتعاقبهم بالضرب والسجن(٧٧) .

ولكن على الرغم من مقاومة السكان العرب ورفض السلطات العثمانية للوجود الاستيطاني اليهودي في فلسطين تمكن اليهود في عام ١٩١٤ من انشاء ٤٧ مستعمرة موزعة على النحو التالي : (٢٢) مستعمرة في السهل الساحلي (٧) مستعمرات في السهل الجنوبي (٦) مستعمرات في الغور (٥) مستعمرات في الجليل الاعلى وحوض الحوله (٥) مستعمرات في منطقة الكرمل ومرج ابن عامر (٢) مستعمرة في جبال القدس. وقد قسمت جميع هذه المستعمرات (١١،٩٩٠) يهوديا(٧٨) . كما بلغت مساحتها (٣٢١،٠٥٧) دونما(٧٩) .

الحركة العربية

لم ينفرد عرب المتصرفية بتشكيل جمعيات او احزاب تطالب بالاصلاح خاصة بهم . بل اشتركوا مع غيرهم من عرب الولايات العثمانية في تأسيس الجمعيات ، والاحزاب المختلفة ، ذلك أن الاحساس بالانتماء الى امة عربية واحدة كان اقوى من الاحساس بالانتماء الى وحدة ادارية او جغرافية معينة . ويعود ذلك الى وحدة الشعور القومي بين العرب والى وحدة الولايات العربية تحت الحكم العثماني(٨٠) . وهنا تكمن صعوبة دراسة الحركة العربية في العهد العثماني على أساس اقليمي لصعوبة الفصل بين الاتجاهات السياسية العربية وعدم استطاعة حصر اي اتجاه منها بوحدة ادارية معينة، لكن ذلك لا ينفي اهتمام الولايات العربية بمشاكلها الخاصة الى جانب دورها في الاسهام في الحركة العربية القومية .

وقد أسهم عرب المتصرفية في المطالبة بالحقوق العربية من الاتحاديين ونالوا نصيبا من اضطهادهم قبيل الحرب العالمية وفي انشائها فاصابهم ما أصاب اخوانهم عرب الشام من اضطهاد ونفي وتشتيت . على أن نشاط متصرفية القدس السياسي لم يكن كافيا ، ربما لانشغالها في المسألة الصهيونية ، لذلك وجهت جريدة « المفيد » في بيروت نقدا عنيفا لاعيان المتصرفية وطلبت منهم التشبه باهالي بيروت والمطالبة بالاصلاح(٨١) . ومما يؤيد ذلك قول يوسف العيسى (محرر جريدة فلسطين) في تعقيب له على نقد « المفيد » من « ان لواء القدس لا تهمه السياسة ولا يكترث بالاحزاب »(٨٢) . لكن ذلك لا ينفي وجود بعض الانصار او المعارضين لهذا الاتجاه او ذاك . فقد انقسم بعض الاعيان والمتنفذين في متصرفية القدس الى مؤيد لجمعية الاتحاد والترقي ومؤيد لحزب الحرية والائتلاف . كما استجاب بعض اعيان المتصرفية لدعوة جريدة « المفيد » لهم في مطلع عام ١٩١٣ فعقدوا بعض الاجتماعات للبحث في موضوع الاصلاح .

وفي ربيع ١٩١٣ برزت ظاهرة على جانب كبير من الاهمية وهي الاعلان عن تشكيل جمعيات فلسطينية في انحاء متفرقة من الدولة العثمانية ، ونستطيع القول ان الاحساس بالخطر الصهيوني المشترك الذي استهدف العرب في متصرفية القدس والاجزاء الجنوبية من ولاية بيروت ، والاحساس بضرورة توحيد الجهود لمقاومته ، كان وراء تشكيل هذه الجمعيات التي عملت على ابراز الشخصية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الاولى ، على الرغم من عدم وجود وحدة ادارية او جغرافية سابقة تميز عرب فلسطين عن غيرهم من عرب بلاد الشام .

ومع الاحساس ايضا باشتداد الخطر الصهيوني ، لا سيما بعد احجام المؤتمر العربي في باريس (حزيران ١٩١٣) عن التعرض مباشرة لموضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين

دعا نجيب نصار (محرر جريدة الكرمل) الى عقد « مؤتمر لا صهيوني » في نابلس يضم جميع الفلسطينيين ردا على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر الذي كان متوقعا عقده في فينا في ايلول ١٩١٣ . ووجدت دعوة نصار تجاوبا في أوساط المثقفين من ابناء فلسطين ، فأخذنا نسمع عن جمعية للشبيبة الفلسطينية في الاستانة تؤيد عقد المؤتمر الفلسطيني لمقاومة الصهيونية(٨٣) . كما لاقت تأييدا من بعض المتنورين في متصرفية القدس(٨٤) .

واستمر نصار في الدعوة الى ابراز الشخصية الفلسطينية ، وتمييزها عن غيرها وان فلسطين بما فيها من اعيان ومتعلمين تؤلف جامعة ـــ رابطة ـــ قومية قوية لا يصح معها ان تكون عالة على بيروت او دمشق او العراق ، وحتى على الحكومة العثمانية . ثم خلص الى القول : « ... ما لنا وللبيروتيين ، نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب ، والامة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها امة حية قوية تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها»(٨٥) . ولم يكف نصار عن الدعوة الى ابراز الشخصية الفلسطينية ، ففي شباط ١٩١٤ دعا اهل فلسطين الى تاليف جامعة عربية فرعية في فلسطين تنبثق عن الجامعة العثمانية : « ... يكون هدفها انقاذ فلسطين من خطر الصهيونية بتأليف القلوب وجمع الكلمة » . ثم حذر من انه اذا تألفت جامعة غير عربية في فلسطين ـــ يقصد الصهيونية ـــ هددت الجامعة العربية سياسيا واقتصاديا وبالتالي الجامعة العثمانية(٨٦) . وطلب ان تقوم الجامعة المقترحة بافهام العرب الاضرار التي ستلحق بهم من سيطرة الصهيونية على فلسطين ، وافهام الاتراك ان ضياع فلسطين لا يتفق مع مصالح الدولة العثمانية ، ثم دعا الفلسطينيين ان يأخذوا زمام امورهم بأيديهم قائلا : « ... وليعلم الفلسطينيون ان كل من يهمل شؤونه اهملته الناس»(٨٧) . ويرى نصار ان الواجب يحتم على الفلسطينيين مقاومة الصهيونيين واخراجهم من البلاد لان هذا الواجب « اعظم واشرف من واجب الصهيونيين المتمثل باخراج الفلسطينيين من ديارهم لانه دفع تعد ومنع ظلم»(٨٨) .

ولعل من المفيد ونحن بصدد بحث موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية ان نتعرف على وجهات النظر(٨٩) التي كانت سائدة في اوساط متنوري المتصرفية والذين تفاعلوا مع الاحداث في تلك الفترة الحاسمة التي سبقت اعلان الحرب العالمية الاولى .

كان من رأي حافظ السعيد (مبعوث يافا ، واحد اعيانها ، وعضو حزب اللامركزية ومن أنصار حزب الحرية والائتلاف) وهو هنا يتبنى رأي اللامركزية في موضوع الهجرة « ... انني أرى ان الهجرة الصهيونية قد تكون مضرة وقد تكون غير مضرة ، فان كانت مربوطة بقيود وشروط تتكفل بدفع الضرر فلا بأس منها كأن تنظر الحكومة لمقدار نفوس فلسطين ، سيما لواء القدس فيها ومقدار سعة الاراضي وتنظر لمقدار الزايد فيها عن كفاية السكان ... فتسمح ببيعه للمهاجرين الذين يدخلون في التابعية العثمانية ... واما ان كان حبل الاستعمار ملقى على غارب المستعمر في الهجرة والعدد والمقدار فلا يبعد والحالة هذه ان يستولي المستعمرون وهم متلبسون باجنبيتهم على أكثر الاراضي والتجارة ... فالظن اذا بأنهم ـــ الاهالي ـــ يستفيدون بمجرد النظر لاعمال جيرانهم الصهيونيين هو في رأيي ظن لا يتحقق وكلام لا معنى له » .

اما خليل السكاكيني (مدير المدرسة الدستورية في القدس ، ومن اقطاب النهضة الارثوذكسية في المتصرفية) ، فانه يرى « ... الصهيونيون يريدون أن يملكوا فلسطين وهي قلب البلاد العربية ... ويقسموا الامة العربية الى قسمين يصعب معهما اتحادها وتضامنها » . واما فيض الله العلمي (مبعوث المتصرفية وأحد اعيانها) فقد وصف الواقع المؤلم آنذاك بقوله « ... اذا دمنا على حالنا فلا بد ان يأتي يوم يصبحون فيه اهل البلاد ونحن غرباء عنها » . واما جميل الحسيني (من اعيان القدس المقيمين في الآستانة والمشتغلين في الحركة العربية) فكان من المعارضين للحركة الصهيونية ومن الداعين لمقاومتها ، « ... المسألة الصهيونية من أمهات المسائل التي يجب علينا ان

نقاومها ونحاربها والحكومة تشد ازرها والاهلون جهلاء بسطاء » .

ولتوضيح الصورة اكثر نضيف الى ما سبق رأي جرجي زيدان (صاحب مجلة الهلال) في الحركة الصهيونية في اعقاب رحلة شاملة لفلسطين قام بها في عام ١٩١٤ ، وعاين على الطبيعة الاثار السيئة التي ألحقتها الصهيونية بالفلاحين العرب(٩٠) « ... واما ما لا شك فيه من مستقبل تلك البلاد اذا ظلت على ذلك واليهود عاملون على ابتياع الارضين واستعمارها واهلها غافلون او متجاهلون وحكومتها ساكتة او مشغولة فلا يمضي زمن طويل حتى تصير كلها لليهود » . ويرى زيدان ايضا انه لا يمكن تلافي الخطر الصهيوني الا بالنسج على منواله من حيث استغلال الارض بالوسائل الحديثة وانقاذ الفلاح من المرابين. ثم يقول « ... وفي وسع الحكومة ان تفعل ذلك لكنها مشغولة مضطربة ، اما اعيان البلاد فمنصرفون الى المسائل السياسية والتنازع على الوظائف والنيابات او المطالبة بالاصلاح ، ولو صرفوا الهمة والجهد الى الناحية الاقتصادية لكان ذلك اقرب الى الوطنية والاستقلال » .

ومهما يكن من أمر فان الحكومة المركزية في العاصمة والحكومة المحلية في القدس فشلتا في تنفيذ سياسة السلطان عبدالحميد في منع الهجرة اليهودية لاسباب بعضها خارج عن أرادتيهما ، فاستمر التسلل اليهودي الذي تمكن من اقامة مستعمرات زراعية نشيطة اصبحت نواة لوجود يهودي في البلاد ، وقد رافق الهجرة اليهودية الكثيفة والتوسع في مشاريع الاستيطان اليهودي ازدياد الاحساس بالخطر الصهيوني العنصري فنشطت المقاومة الفلسطينية للمخططات الصهيونية في العهد الدستوري (١٩٠٨ — ١٩١٤) .

---

١ — تعتمد هذه الدراسة أساسا — والتي هي في الاصل جزء من رسالة قدمت الى كلية الاداب بجامعة عين شمس بالقاهرة لنيل درجة الدكتوراه في الاداب — في معظم فصولها على المادة الوثائقية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول . وتشمل السجلات والمعاملات والمخابرات الرسمية التي جرت بين الحكومة المركزية في العاصمة والسلطات المحلية في المتصرفية (١٨٤٠ — ١٩١٤) كما تعتمد ايضا على الوثائق البريطانية المحفوظة في مكتب السجلات العامة في لندن وتشمل التقارير والمخابرات التي رفعها القناصل الانكليز في القدس (١٨٤٠ — ١٩١٤) الى وزارة الخارجية في لندن والى السفارة البريطانية في استانبول.

٢ — على الرغم من اهمية فترة التنظيمات العثمانية في تاريخ الولايات العربية ، فانها لم تحظ من المؤرخين العرب بالعناية التي تتفق واهميتها ، كما لم يكن هناك توسط ولا اعتدال فيما كتبوا وبذلك حجبت عنا حقيقة الجهد الذي بذلته الادارة العثمانية لاصلاح الاوضاع القديمة ، وكان ذلك اكبر باعث لي على النهوض بدراسة تلك الفترة حيث أخرجت كتاب **الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ — ١٩١٤** قصدت به تصوير الاوضاع الادارية وابراز محاولات الدولة الاصلاحية في ولاية سورية على حقيقتها بعد ان عولت على دراسة تلك الفترة دراسة وثائقية مستفيدا من الاطلاع على المصادر الاصلية المستمدة من الوثائق الرسمية — كفرمانات السلاطين وأوامر الولاة ورجال الحكم والمراسلات التي تبودلت بين هيئات الحكم في الولاية والحكومة المركزية في استانبول وسجلات المحاكم الشرعية والاوقاف وغير ذلك — كما قصدت ايضا بحث تلك الفترة بروح الاعتدال والانصاف وان اسجل الحقائق كما هي دون التحزب للترك او التعصب ضدهم . وكان جل اعتمادي في هذه الدراسة على الوثائق العثمانية المحفوظة في ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول حيث أمدتني بمعلومات جديدة وغزيرة حول حقيقة الادارة العثمانية في ولاية سورية ومتصرفية القدس خلال الفترة (١٨٤٠ — ١٩١٤) .

٣ — شكلت ولاية سورية في عام ١٨٦٤ بموجب نظام الولايات لتضم أيالتي الشام وصيدا القديمتين لكنها لم تحافظ على وحدتها الادارية الا مدة قصيرة حيث فصلت عنها متصرفية القدس سنة ١٨٧٤ . ثم لحقت بها ولاية بيروت في سنة ١٨٨٧ لتخابرا الباب العالي مباشرة ، ولكن ولاية سورية احتفظت باسمها الجديد حتى جلاء العثمانيين عنها في سنة ١٩١٨ .

٤ — كان الحكم المصري (١٨٣٢ — ١٨٤٠) قد اخذ في بادىء الامر بتقسيم اداري جديد بعد الغاء التقسيمات الادارية العثمانية لبلاد الشام التي كانت ممثلة بأيالات حلب والشام وطرابلس وصيدا ، بغية اقامة وحدة

ادارية وحكم مركزي فيها ، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث اضطر الحكم المصري بسبب اضطراب الامن في البلاد وتحت تأثير الثورات المستمرة الى اعادة التشكيلات الادارية العثمانية . انظر عبدالعزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ، ص ٦٤ .

٥ — كان لواء نابلس يلحق احيانا بلواء القدس نظرا للارتباط الجغرافي والاقتصادي بينهما ، فقد كان ميناء يافا التابع للواء القدس يعتبر الميناء الرئيسي لتجارة لواء نابلس الذي لعب دور الوسيط التجاري مع السلط في الجهة الشرقية من نهر الاردن . وهذا ما يفسر وجود عائلات كثيرة من اصل نابلسي في مدينة السلط غير ان اضطراب اوضاع الامن في لواء نابلس كان يستدعي في بعض الاحيان التفكير في الحاقه بلواء بيروت كما حدث في عام ١٨٥٧ مثلا . P. R. O., F. O. 226/119, No. 32. Jerusalem 12, Aug. 1857. (تقرير من القنصل البريطاني في القدس الى وزارة الخارجية في لندن) . على ان الحاق لواء نابلس بالقدس كان معروفا في العهد العثماني الاول فقد عهد بلواء القدس ولواء نابلس معا الى الوزير عبدالله باشا والي الشام وامير الحج الشامي ، كما فوض متصرف القدس الوزير محمد باشا بالحاق لواء نابلس اليه مستقلا عن ايالة الشام لفترة قصيرة (١٨٠٢ — ١٨١٥) حيث عادت الدولة فألحقت لوائي القدس ونابلس بأيالة الشام من جديد . انظر ، ارشيف استانبول : تصنيف جودت ، داخلية ، وثيقة رقم ١٣١٦ في اواخر ذي الحجة ١٢١٢ هـ. ووثيقة رقم ٢٢٢٨ في محرم ١٢١٧ هـ. ووثيقة رقم ٢٣٦٠ في شوال ١٢٣٠ هـ.

٦ — سالنامه دولت عليه عثمانية ١٢٦٩ هـ. دفعه ٧ ص ٧٦ وسالنامه ١٢٧٢ هـ. دفعه ١٠ ص ٧٠ ، ١٠٢ .

٧ — سالنامه ولايت سورية ، ١٢٨٨ هـ. (دفعه ٣) ص ١٤٩ — ١٦٧ .

٨ — يستدل من التقسيمات الادارية في قضاء القدس (أسماء النواحي) على وجود عدد كبير من عشائر الفلاحين فيه .

٩ — سليمان ابو عزالدين : **ابراهيم باشا في سوريا** ، ص ١٦٩ — ١٧٤ .

١٠ — اسد رستم : **الاصول العربية لتاريخ سورية** ، مجلد ٢ ، ص ١١٥ — ١٢٦ وانظر كتافاكو : **فتوحات ابراهيم باشا المصري** ، ص ٤٤ .

١١ — بولياك : **الاقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان** ، ص ٢٠١ .

١٢ — الجبرتي : **عجائب الاثار في التراجم والاجبار** حوادث شهر ذي الحجة ١٢٢٦ هـ. مجلد ٤ ، ص ١٣٨ ، وانظر حوادث شهر جمادي الاولى ١٢٢٩ هـ مجلد ٤ ص ٢٩٠ .

١٣ — اسد رستم : **المصدر السابق** ، مجلد ٢ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

١٤ — Ma'oz, Moshe, *Ottoman Reform in Syria and Palestine.* (1840 - 1861). p. 12.

١٥ — جرت العادة في العهد العثماني الاول قبل عام ١٨٤٠ ان يأخذ الوالي مبالغ مقطوعة من بطاركة الروم واللاتين والارمن ولم يقتصر الامر على الوالي بل اصبح المفتي ونقيب الاشراف في القدس وبعض الموظفين ، يطلبون الاموال من المسيحيين واليهود . انظر ، اسد رستم : **المرجع السابق** ، مجلد ١ ص ٤٣ — ٤٤ ، ١٣١ مجلد ٢ ص ٤ .

١٦ — Ma'oz, *op. cit.*, p. 16.

١٧ — عبدالعزيز عوض : **المرجع السابق** ، ٢٠ ، ٢١ .

١٨ — **المرجع السابق** ، ص ٢٦ — ٢٩ .

١٩ — P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, Jerusalem, 4 Jan. 1860.
تقرير من القنصل البريطاني في القدس الى وزارة الخارجية في لندن .

٢٠ — ارشيف استانبول : مجلس مخصوص ، وثيقة رقم ١٧٧ في ٩ رمضان ١٢٧١ هـ.

٢١ — P.R.O., F.O. 195/761, No. 23, Jerusalem, 28 Oct. 1863, and see also No. 24, 11 th Nov. 1863.

٢٢ — ارشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ٣٧٥٢ في ٢٩ ربيع الاخر ١٢٦٥ هـ.

٢٣ — P.R.O., F.O. 78/1588, No 1 Political, Jerusalem, 1 Jan. 1866.

٢٤ — أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ٢٩٤٦٨ في ٢٣ ربيع الاول ١٢٧٦ هـ.

٢٥ — P.R.O., F.O. 78/1448, No. 8, Consular, Jerusalem, 17 Feb. 1859.

٢٦ — P.R.O., F.O. 78/1448, No. 42, Consular, Jerusalem 16 Nov. 1859.

٢٧ — P.R.O., F.O. 78/914, No. 13, Jaffa, 22 Sep. 1852.

٢٨ — P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, Jerusalem, 4 Jan. 1860.

٢٩ — P.R.O., F.O. 78/1537, No. 3, Jerusalem, 31 Jan. 1860.

٣٠ — P.R.O., F.O. 78/1537, No. 22, Jerusalem, 30 May 1860.

٣١ — P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem 19 July 1860.

٣٢ — P.R.O., F.O. 78/1537, No. 23, Consular, Jerusalem, 30 May 1860.

٣٣ — P.R.O., F.O. 195/761, No. 16, Jerusalem, 19 Sep. 1863.

٣٤ — P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, 4 Jan. 1860.

٣٥ — سالنامه ١٢٩١ هـ. دفعه ٢٩ ص ١٩٥ ، ٢٥٤ ، هذا ولم يستقر الوضع الاداري في القدس قبل عام ١٨٧٤ حين كانت القدس تتبع ولاية سورية باعتبارها من ملحقاتها انظر سالنامه ١٢٩٢ هـ. دفعه ٣٠ ص ١٨٢ ، ٢٥٢ وفي وثيقة بتاريخ ١٤ جمادى الاولى ١٢٩٠ هـ/١٨٧٣ اشارة الى استقلال لواء القدس باستثناء ادارة الضبطية (الشرطة) حيث ظلت تابعة لولاية سورية انظر ارشيف استانبول — عينات دفتري رقم ٩٨ .

٣٦ — P.R.O., F.O. 372/34, No. 7, Treaty, Constantinople, 24 July 1960. and see also F.O. 195/2321, No. 63, Jerusalem, 26 July 1909.

٣٧ — يونان رزق : « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابه ١٩٠٦ » مقال منشور في **المجلة التاريخية المصرية** ، مجلد ١٣ (السنة ١٩٦٧) ص ٢٤٧ — ٣٠٤ .

٣٨ — F.O. 195/2106, No. 54, Jerusalem, 23 Sept. 1901.

٣٩ — P.R.O., F.O. 295/2175, No. 43, Jerusalem, 25 July 1904, and see also F.O. 195/2225 Secret, No. 17, Jerusalem, 6 April 1906.

٤٠ — فردريك بيك — **تاريخ شرق الاردن وقبائلها** : ص ١٨٩ .

٤١ — عارف العارف — **تاريخ بير السبع وقبائلها** ، ص ٣١ ، ٢٤٤ .

٤٢ — P.R.O., F.O. 195/2062, No. 43, Jerusalem, 30 Nov. 1899, and see also F.O. 195/2084, No. 15, Jerusalem, 11 May 1900.

٤٣ — قدر عدد سكان لواء القدس عام ١٨٦٥ بـ ٢٠٠،٠٠٠ منهم ١٦٠،٠٠٠ مسلم و٣٠،٠٠٠ مسيحي معظمهم من الارثوذكس و١٠،٠٠٠ يهودي . انظر P.R.O., F.O. 78/1875, No. 18, Consular, Jerusalem, 3 March 1865.

٤٤ — P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860.

٤٥ — **الهلال** — السنة ٢٢ ج ٥ فبراير ١٩٠٤ ص ٣٤٦ .

٤٦ — P.R.O., F.O. 195/2127, No. 69, Jerusalem 5 Nov. 1902.

٤٧ — P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860.

٤٨ — محمد يونس الحسيني : **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية** (القدس ١٩٤٦) ص ١١١ .

٤٩ — P.R.O. F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860.

٥٠ — جريدة **فلسطين** ، في ١٩١٢/٩/٧ ، وانظر كذلك جريدة **الكرمل** العدد ٤٤٣ في ١٩١٤/٧/٣ .

٥١ — Hyamson, Albert M. *Palestine Old and New*. p. 369.

٥٢ — ظهرت منظمات يهودية كثيرة تنتسب الى صهيون احد جبال القدس اشهرها حركة هرتزل ١٨٩٦ .

٥٣ — Sokolow. *op. cit.*, Vol. 11, p. 332.

٥٤ — Jewish Agency for Palestine. *The Historical Connection of the Jewish People with Palestine*. p. 27.

٥٥ — Weingarten, Murry. *Life in a Kibbutz*. p. 18.

٥٦ — *Statistical Abstract of Palestine* (1944 - 45) p. 234, and see also. P.R.O., F.O. 78/368, No. 13, Jerusalem, 25 May 1839.

٥٧ — Mandel, Neville. "Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palsetine." (1882-1914) (St. Antony's Papers No. 17. *Middle Eastern Affairs* No. 4. Oxford, 1965). p. 80.

٥٨ — *Ibid.*, pp. 81 - 82.

٥٩ — P.R.O., F.O. 371/356, No. 40321/62, Jerusalem, 16 Nov. 1907, and see also F.O. 195/2255, No. 62, Jerusalem, 16 Nov. 1907.

٦٠ — F.O. 195/1581, No. 9, Jerusalem, 5 March 1887.

٦١ — P.R.O., F.O. 195/1806, No. 46, Jerusalem, 25 Aug. 1893.

٦٢ — Zohn, Harry. *The Complete Diaries of Theodor Herzl;* Vol. 1, p. 38 & 410.

٦٣ — *Ibid.*, Vol. III, pp. 1134-1135.

٦٤ — *Ibid.*, pp. 1217 - 1218 and see also, Cohen, Israel; *Theodor Herzl, Founder of Political Zionism*. pp. 259 - 260.

٦٥ — Stein, Leonard. *The Balfour Declaration*, p. 35.

٦٦ — Mandel, *op. cit.*, p. 94.

٦٧ — P.R.O., F.O. 195/2452, No. 67, Jaffa, 27 Oct. 1913.

٦٨ — P.R.O., F.O. 195/2459 No. 16, Secret, Jerusalem, 15 March 1914 and see also F.O. 195/2459, No. 33, Jaffa, 22 April 1914.

٦٩ — Mandel, Neville. *op. cit.*, pp. 83 - 84.

٧٠ — Oliphant, Laurance. *Haifa*. pp. 285 - 286.

٧١ — Nardi, Noah. *Education in Palestine*. pp. 9 - 10.

٧٢ — Simon, Leon. *Ahad Ha'am*. pp. 61 - 68.

٧٣ — فايز صايغ : **الاستعمار الصهيوني في فلسطين** ، ص ٩ — ١١ .

٧٤ — محمد رفيق ومحمد بهجت : **ولاية بيروت — القسم الجنوبي** ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٥ .

٧٥ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٣٣٥ في ١٩١٣/٥/٢٣ .

٧٦ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٢٨٢ — ٧٩ في ١٩١٣/١٠/٢٢ ، وانظر العدد ٢٨٣ — ٨٠ في ١٩١٣/١٠/٢٥.

٧٧ — جريدة **الكرمل** ، ١٩١٤/٤/٧ ، وانظر جريدة **فلسطين** ، ١٩١٤/٢/١٨ .

٧٨ — *Statistical Abstract of Palestine. op. cit.*, p. 234.

٧٩ — Sokolow, *op. cit.*, Vol. 11. pp. 329 - 331.

هذا ولم يذكر سوكولوف مساحة أراضي كل من مستعمرتي بتاح تكفا وزخرون يعقوب ، كما لم يذكر تاريخ شراء مساحات من الاراضي يبلغ مجموعها ٧١،٦٥٢ دونما ، بالاضافة الى (٧٠،٠٠٠) دونم في الجولان اشترتها جمعية الاستعمار اليهودي في عام١٨٨٦ . كما كان لجمعيات الاستيطان اليهودي (٢٠،٠٠٠) دونم في المنطقة الواقعة شرق نهر الاردن قبل عام ١٩١٤ . انظر حنا صلاح ، **فلسطين وتجديد حياتها** (نيويورك ، ١٦١٩) ص ٤٥ — ٤٦ .

٨٠ — لم يبرز الكيان السياسي لفلسطين كوحدة قائمة بذاتها الا بعد تقسيم الولايات العربية التابعة للحكم العثماني الى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاقية سايكس — بيكو السرية ، وبعد ذلك عينت الحدود الاقليمية في معاهدات ما بعد الحرب . ولم تكن فلسطين في العهد العثماني وحدة ادارية خاصة بل كانت عبارة عن متصرفية القدس واجزاء ادارية من ولاية بيروت وتسمية الوحدات الادارية العثمانية كانت ترتبط بالمدن الهامة ولا علاقة لها بالوحدات الجغرافية او الاقليمية .

٨١ — مقال بعنوان «أما آن للقدس ان تقرع باب الاصلاح» نقلته وعلقت عليه جريدة **فلسطين**، ١٩١٣/١/١٥.

٨٢ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٢٠٩ — ٦ في ١٩١٣/٢/١ .

٨٣ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٢٦٣ في ١٩١٣/٩/٩ .

٨٤ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٢٥٩ — ٥٦ في ١٩١٣/٨/٢ والعدد ٢٦١ — ٥٨ في ١٩١٣/٨/٩ .

٨٥ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٣٦٦ في ١٩١٣/٩/٩ .

٨٦ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٤٠٤ في ١٩١٤/٢/١٠ .

٨٧ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٤٠٩ في ١٩١٤/٢/٢٧ .

٨٨ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٤٢٩ في ١٩١٤/٥/٥ .

٨٩ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٣٢١ — ٢٤ في ١٩١٤/٤/٤ .

٩٠ — **الهلال** : ج ٧ ، السنة ٢٢ في ابريل ١٩١٤ ص ٥١٩ .